

## The Effect of International Trade on the Libyan Economy

Mohamed Jalwar Essa Ahmed\*

Department of Economics, Faculty of Economics and Accounting, Fazzan University, Libya

### أثر التجارة الدولية على الاقتصاد الليبي

امحمد جلوار عيسى احمد\*

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة فزان، ليبيا

\*Corresponding author: [mjeamj@gmail.com](mailto:mjeamj@gmail.com)

Received: February 09, 2026

Accepted: March 23, 2026

Published: April 05, 2026

**Copyright:** © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

#### Abstract:

This study investigates the impact of international trade on the Libyan economy, focusing on the role of exports, imports, and the trade balance in shaping economic performance. The research aims to highlight the extent to which international trade contributes to economic growth in Libya and to identify the opportunities and challenges it presents. The study adopts a descriptive-analytical methodology based on both theoretical frameworks and empirical evidence. Secondary data were utilized from official Libyan reports (Central Bank of Libya, Audit Bureau, statistical publications), as well as international databases (World Bank, IMF, UNDP), in addition to academic literature related to Libya's trade and economic structure. The findings reveal that the Libyan economy is heavily dependent on oil exports, which represent more than 90% of total exports and constitute the main determinant of the trade balance. While exports have a positive long-run impact on economic growth, their effect in the short run is unstable due to the volatility of global oil prices. Imports play a dual role: they support growth when focused on capital goods and productive inputs, but negatively affect the economy when dominated by consumer goods. The trade balance shows persistent surpluses during periods of high oil prices, but these surpluses are fragile and vulnerable to external shocks. Moreover, Libya's trade relations remain highly concentrated on the European Union, with growing ties to China, while trade with Arab and African countries is relatively limited. The study concludes that international trade is a vital driver for the Libyan economy, but its current structure exposes the country to significant risks. It recommends adopting a comprehensive diversification strategy to strengthen non-oil sectors such as agriculture, light industries, tourism, and renewable energy. Additional policy measures include improving the composition of imports, expanding trade partnerships, enhancing institutional frameworks and logistics infrastructure, and establishing a stabilization fund to manage oil revenues.

**Keywords:** Libya, International Trade, Exports, Imports, Trade Balance, Economic Growth, Diversification.

#### المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التجارة الدولية على الاقتصاد الليبي، مع التركيز على دور الصادرات والواردات والميزان التجاري في تشكيل الأداء الاقتصادي. كما يسعى إلى إبراز مدى مساهمة التجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي، والتعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في هذا المجال. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى الأطر النظرية والبيانات التطبيقية. وقد استُخدمت بيانات ثانوية من تقارير رسمية ليبية (مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، والنشرات الإحصائية)، إضافة إلى قواعد بيانات دولية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي،

ويرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فضلاً عن الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة بهيكل التجارة والاقتصاد الليبي. أظهرت النتائج أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط التي تمثل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، وتشكل المحدد الرئيسي للميزان التجاري. كما تبين أن للصادرات تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن أثرها في المدى القصير يظل غير مستقر بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية. أما الواردات فلها دور مزدوج؛ إذ تساهم في دعم النمو عندما تتركز على السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج، بينما تُضعف الاقتصاد عند سيطرة السلع الاستهلاكية عليها. كما بينت النتائج أن الميزان التجاري يسجل فوائض خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذه الفوائض هشة ومعرضة للصدمات الخارجية. إضافة إلى ذلك، يظل التركيز التجاري لليبياً موجهاً بشكل أساسي نحو الاتحاد الأوروبي، مع تزايد في العلاقات التجارية مع الصين، في حين تبقى المبادلات مع الدول العربية والإفريقية محدودة نسبياً. خلصت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الليبي، غير أن هيكلها الحالي يجعله عرضة للمخاطر. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة باعتماد استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد، تدعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعات الخفيفة، السياحة، والطاقة المتجددة. كما تقترح تحسين هيكل الواردات، وتوسيع الشراكات التجارية، وتطوير الأطر المؤسسية والبنية التحتية اللوجستية، وإنشاء صندوق استقرار لإدارة فوائض النفط.

**الكلمات المفتاحية:** ليبيا، التجارة الدولية، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي.

#### المقدمة:

تُعدُّ التجارة الدولية أحد أبرز المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في العصر الحديث، إذ تمثل قناة رئيسية لتبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا ورأس المال بين الدول، الأمر الذي يساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز التخصص وتقوية الميزة النسبية للدول (اليونسكو، 2023). ومع تصاعد موجات العولمة والانفتاح الاقتصادي، ازدادت أهمية اندماج الاقتصادات الوطنية في النظام التجاري العالمي، حيث أصبحت التجارة الخارجية مرآة تعكس قوة أو ضعف البنية الاقتصادية للدول (ابن سليم، 2024).

ويُعدُّ الاقتصاد الليبي حالة خاصة تستحق الدراسة، نظراً لاعتماده شبه الكلي على قطاع النفط والغاز، الذي يشكل أكثر من 95% من عائدات الصادرات ويمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية (African Economic Outlook، 2018). وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على مورد واحد إلى جعل الاقتصاد الليبي هشاً أمام تقلبات أسعار الطاقة العالمية، وأدى إلى عجز في تنويع القاعدة الإنتاجية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بتذبذب الميزان التجاري وتقلبات الإيرادات العامة.

ورغم موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي على البحر المتوسط وقربها من الأسواق الأوروبية والأفريقية، إلا أن مشاركتها في التجارة الدولية ما تزال محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وذلك نتيجة عدة عوامل أبرزها: غياب الاستقرار السياسي والمؤسسي، وضعف البنية التحتية، وعدم اكتمال اندماجها في المنظومة التجارية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية (International Crisis Group، 2018).

كما أشارت بعض الدراسات إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يشكل فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتحقيق إصلاحات اقتصادية وتشريعية تفتح المجال أمام زيادة الاستثمارات الأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال، وتنويع الصادرات (الحضيري، 2011؛ ابن يوسف، 2016). لكن في المقابل، فإن الانفتاح غير المدروس قد يحمل مخاطر على بعض القطاعات الوطنية غير المؤهلة للمنافسة العالمية.

انطلاقاً من هذه المعطيات؛ تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الدولية والاقتصاد الليبي، من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية الليبية، واستعراض التحديات والفرص المتاحة، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية. ومن المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية علمية وعملية لدور التجارة الدولية في دعم الاقتصاد الليبي، وتوضيح سبل تفعيل هذا الدور بما يخدم استراتيجيات التنمية المستدامة.

#### المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

##### المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية:

- هدفت دراسة غريية، والصغير (2025) إلى إبراز أثر التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010-2020م، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بغية جمع البيانات والإحصائيات من المنظمات الدولية. وأظهرت النتائج وجود عدة عوامل تؤثر إيجابياً على قطاع التجارة الخارجية لتعزيز إنتاجيته من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل فيه، كما حقق الميزان التجاري فائضاً في معظم سنوات الدراسة.
- كما هدفت دراسة بن سليم (2024) إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2019م، فاتباع الباحث منهج التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة على المدى الطويل والقصير. وقد أكدت النتائج أن للانفتاح التجاري أثراً إيجابياً واضحاً على النمو الاقتصادي الليبي في الأجلين القصير والطويل.
- وقد هدفت دراسة شادي وآخرون (2022) إلى قياس العلاقة طويلة المدى بين الصادرات والواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2019م، فاتباع الباحثون منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام

برنامج Eviews لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية ومعاملات التكامل اعتمادًا على البيانات المنشورة من مصرف ليبيا المركزي ومجلس التخطيط العام. وأظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين الصادرات والواردات الليبية، وقد أوصت الدراسة بتركيز الجهود على دعم وتنويع الصادرات لتكون محركًا للنمو الاقتصادي الوطني.

- هدفت دراسة البوشي وإمبيا (2025) إلى تحليل الروابط القصيرة والطويلة الأجل بين حجم التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2022م، باستخدام نموذج ARDL للتكامل الذاتي الموزع مع مؤشر التنمية المستدامة الشامل (مؤشر "هكيل") الذي يتجاوز قياس الناتج المحلي الإجمالي ليشمل المؤشرات البيئية والاجتماعية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية للتكامل الطويل الأجل بين حجم التجارة والتنمية المستدامة، مدفوعة أساسًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد؛ لكن هذه العلاقة ظلت هشة بسبب التضخم المرتفع ومعدلات البطالة العالية. وأوصت الدراسة بتنويع الصادرات واستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية وتطبيق سياسات عمل عادلة، مع التركيز على مكافحة التضخم وتوسيع فرص التشغيل لتعزيز قدرة ليبيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- سعت دراسة (Khumkhem, 2022) إلى تقييم تأثير التجارة الدولية لليبي على النمو الاقتصادي والشركاء التجاريين، مستعرضة بيانات الفترة من 1960 إلى 2008 باستخدام طريقة المعادلتين المرجتين (Two-Stage Least Squares – TSLS) وقد ركزت على العلاقة بين واردات ليبيا والناتج المحلي للدول الأوروبية الرئيسية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا والمملكة المتحدة)، لتجد أن واردات ليبيا من فرنسا تؤثر إيجابيًا وكبيرًا على نمو الناتج المحلي الفرنسي، في حين لا يوجد تأثير مماثل مع بقية الدول. وأوصى الباحث بتوسيع العلاقات التجارية مع فرنسا باعتبارها الشريك الأكثر تأثيرًا على النمو الاقتصادي.

- هدفت دراسة (Farag, et al, 2021) إلى تحليل علاقة التجارة الخارجية — سواء الصادرات أو الواردات — بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2017، مستخدمة الاختبارات الاقتصادية القياسية مثل اختبار الاندماج المشترك (Johansen) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، بالإضافة إلى اختبار Wald وقد استخدمت بيانات الناتج المحلي والدخل من مصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط الليبية، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة اندماج مشترك طويل الأمد بين التجارة الاقتصادية والنمو، بالإضافة إلى تأثير قصير الأجل للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي. وأوصى الباحثون بضرورة تفعيل السياسات الداعمة للتجارة الخارجية كمحرك للنمو.

- كما هدفت دراسة أمال أحمد أبو عبودة (2023) إلى تحليل واقع التجارة الخارجية الليبية ومعرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020م، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالمنهج الكمي واستخدام النموذج القياسي لاختبار التأثيرات المختلفة للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن الميزان التجاري الليبي حقق فائضًا في معظم سنوات الدراسة (تراوح بين حوالي 51.089 مليار دينار في 2008 و2.515 مليار دينار كحد أدنى في 2002). كما بلغ نصيب الفرد من التجارة الخارجية نحو 10,356.36 دينار في 2014 وأدناه نحو 1,553.79 دينار في 2001، مما يعكس اتساع انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج. وأكدت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث للصادرات تأثير إيجابي واضح على الناتج المحلي الإجمالي (مع نسبة تباين تفسرها التجارة الخارجية تصل إلى 63.3%).

- هدفت دراسة السعداوي، أبو حلفاية (2025) إلى الكشف عن أهم ملامح الاقتصاد الليبي وفرص الاستثمار في بعض قطاعاته، مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2020م. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج. وتوصلت إلى أن عائدات النفط تمثل نحو 95% من إجمالي عائدات الحكومة من الصادرات، وأن ليبيا شهدت في المرحلة الأولى من الدراسة عجزًا في الميزان التجاري بلغ نحو 12.6 مليار دينار، ثم تحول الميزان إلى فائض يقارب 5.7 مليار دينار في المرحلة الثانية نتيجة انخفاض الواردات وارتفاع قيمة الصادرات. ونوهت الدراسة إلى الإهمال النسبي للقطاعات السلعية الأخرى، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على النفط كمحرك رئيسي للتجارة الخارجية الليبية.

- كما هدفت دراسة عامر (2000) إلى بحث الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثره على تشريعات التجارة الخارجية في ليبيا، حيث ركز الباحث على دراسة الأثر السياسي والاقتصادي لانضمام الدول العربية لهذه المنظمة من خلال حالة الاقتصاد الليبي. وقد تناولت الدراسة البناء الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها القوة المحركة للنظام الاقتصادي العالمي، من خلال استعراض طبيعتها وأهدافها وأدوارها في السيطرة على الموارد الاقتصادية العالمية. وأوضحت الدراسة أن هذه التحولات انعكست على التبادل التجاري العربي، حيث انخفض حجم التجارة البينية بين الدول العربية مقابل زيادة تبادلها مع الدول الأجنبية، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي تفرضها العولمة الاقتصادية على اقتصاديات المنطقة.

- بينت دراسة البركي (2008) اتجاهات التجارة الخارجية الليبية وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مركزة على التغيرات في بنية التجارة الدولية تحت تأثير العولمة الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على تحليل اتجاهات التجارة الدولية للدول النامية بهدف التعرف على آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وقسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: الأول تناول النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه، والثاني ركز على آثار العولمة الاقتصادية على التجارة الدولية للدول النامية، بينما خصص الثالث لدراسة أثر العولمة على الاستثمار. وقد خلصت

الدراسة إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد متحيز لصالح الدول المتقدمة، مما يضع الدول النامية ومنها ليبيا أمام تحديات معقدة تتعلق بتعزيز قدرتها التنافسية والانخراط في الاقتصاد العالمي.

- سعت دراسة الفارسي (2009) إلى إبراز خصائص الاقتصاد الليبي وتقدير الآثار الاقتصادية المتوقعة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل الاستمرار في مسار الإصلاحات الاقتصادية. وقد ركز الباحث على الانعكاسات المحتملة لتطبيق الاتفاقيات والتفاهات الدولية على الاقتصاد الليبي، مؤكداً على أهمية دور الدولة في تأهيل الاقتصاد الليبي للتقليل من الآثار السلبية وزيادة المكاسب المحتملة. وأظهرت الدراسة أن نجاح ليبيا في الاستفادة من الانضمام إلى المنظمة مرهون بمدى قدرتها على تطوير بنيتها الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي بما يضمن لها اندماجاً أكثر فاعلية في النظام التجاري العالمي.

- هدفت دراسة الحصري (2011) إلى تحليل الأثر السياسي والاقتصادي لانضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية مع تركيز خاص على ليبيا خلال الفترة 1990-2011. تناول الباحث في دراسته دور الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أحد أبرز الهياكل المهيمنة في الاقتصاد العالمي، واستعرض أهدافها وآلياتها في التحكم بالموارد الاقتصادية للدول النامية. وأشارت النتائج إلى أن الانخراط في النظام التجاري العالمي انعكس سلباً على التبادل التجاري العربي الليبي، مقابل زيادة التبادل مع الدول الأجنبية، ما فاقم من تبعية الاقتصاديات العربية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات اقتصادية عربية موحدة لمواجهة التحديات العالمية وضمان قدر من الاستقرار للاقتصاد الليبي.

- تناولت دراسة ابن يوسف (2016) موضوع "انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وأثره على الاقتصاد الوطني" بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي. وقد تضمنت الدراسة عدة محاور، منها: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، المزايا والسلبيات المترتبة على انضمام الدول النامية، إضافة إلى تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة لانضمام ليبيا. وأظهرت النتائج أن الانضمام قد يمنح الاقتصاد الليبي فرصاً لتعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية، وتحسين كفاءة المنتجات الوطنية من خلال المنافسة، غير أنه في المقابل يعرض السوق المحلي لمخاطر السلع الأجنبية المنافسة. وأوصت الباحثة بضرورة دخول ليبيا في المفاوضات بمرونة ومهنية عالية لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية، مع إشراك المتخصصين والأكاديميين والقطاع الخاص في دراسة نصوص الاتفاقيات الدولية.

#### المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة:

تبيّن من استعراض الدراسات السابقة – العربية والأجنبية – أنها انقسمت إلى اتجاهين رئيسيين: الأول ركّز على أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الليبي، حيث اعتمدت بعض الدراسات الحديثة مثل غريبة والصغير (2025)، وبن سليم (2024)، وشادي وآخرون (2022)، وأبو عبودة (2023)، وفراج وآخرون (2021)، على المناهج القياسية والاختبارات الاقتصادية المختلفة (ECM، Johansen، VECM، ARDL) لقياس العلاقة بين الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي. وأجمعت نتائجها على وجود علاقة إيجابية وطويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو، مع تباين في قوة الأثر تبعاً للمرحلة الزمنية والأوضاع الاقتصادية المختلفة. كما ركّزت دراسات أخرى مثل البويشي وإمبيا (2025) على توسيع مفهوم النمو إلى التنمية المستدامة، موضحة أن العلاقة بين التجارة والتنمية لا تزال هشة نتيجة التضخم والبطالة. في المقابل، أبرزت دراسات السعداوي وأبو حلفاية (2025) والعديد من التحليلات الأخرى أن اعتماد ليبيا الكبير على النفط جعل الميزان التجاري عرضة للتقلبات الدولية، وأضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي. أما الدراسات الأجنبية (Khumkhem، Farag et al., 2021، 2022) فقد دعمت نفس الاتجاه، مؤكدة وجود ارتباط طويل الأجل بين التجارة الخارجية والنمو، مع الإشارة إلى اختلاف التأثيرات باختلاف الشركاء التجاريين. أما الاتجاه الثاني فقد ركّز على أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية على الاقتصاد الليبي، مثل دراسات عامر (2000)، والبركي (2008)، والفارسي (2009)، والحصري (2011)، وابن يوسف (2016). وقد تناولت هذه البحوث الأبعاد السياسية والاقتصادية للانخراط في النظام التجاري العالمي، ودور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية، إلى جانب الفرص والمخاطر المترتبة على انضمام ليبيا للمنظمة. وأكدت هذه الدراسات أن النظام التجاري العالمي يميل لصالح الدول المتقدمة على حساب النامية، وأن نجاح ليبيا في الاستفادة من هذا الانخراط مرهون بتبني إصلاحات اقتصادية عميقة، وتنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة مؤسساتها الاقتصادية. ومع ذلك، أجمعت النتائج على أن الانفتاح قد يوفر فرصاً لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الليبية وتحسين اندماجها في الأسواق العالمية إذا ما أُديرت العملية بمرونة وحسن تخطيط.

#### المطلب الثالث: الفجوة البحثية:

رغم ثراء هذه الدراسات وتنوعها، إلا أنّ هناك فجوة بحثية واضحة؛ إذ ركّزت أغلب البحوث إما على التحليل الكمي للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أو على الأبعاد العامة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون الدمج بين المسارين. كما أن معظم الدراسات ركّزت على الجانب الاقتصادي للبحث، مع إهمال التداخل بين الأبعاد المؤسسية والسياسية والهيكلية التي قد تفسّر ضعف مردود التجارة الخارجية على الاقتصاد الليبي رغم فوائض الميزان التجاري في كثير من الفترات. إضافة إلى ذلك، قلّما تناولت الدراسات العلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تحديات مثل البطالة والتضخم وضعف التنوع الاقتصادي. من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة جديدة أكثر شمولية

تجمع بين التحليل الكمي والوصفي، وتأخذ في الاعتبار البنية الاقتصادية والمؤسسية والسياسات الكلية لفهم كيف يمكن لليبيا أن تستفيد فعلياً من التجارة الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي في تحقيق النمو المستدام.

### المبحث الثالث: مشكلة الدراسة:

تُعد التجارة الدولية من أهم المحركات المؤثرة في نمو الاقتصاديات الوطنية، لما توفره من فرص لتوسيع الأسواق وزيادة تدفق الاستثمارات وتحسين ميزان المدفوعات. وفي حالة ليبيا، ورغم امتلاكها لموارد طبيعية هائلة وعلى رأسها النفط والغاز، إلا أن الاقتصاد الليبي ظل يعاني من تحديات عديدة مثل الاعتماد الكبير على قطاع واحد (النفط)، وضعف التنوع الاقتصادي، إضافة إلى التذبذب في معدلات النمو والتأثر الكبير بالتقلبات السياسية والأمنية.

### ومن هنا تبرز مشكلة البحث:

- في مدى تأثير التجارة الدولية - سواء من خلال الصادرات أو الواردات - على الاقتصاد الليبي، وما إذا كان هذا التأثير إيجابياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أم أنه أسهم في تعميق التبعية الاقتصادية للخارج وزيادة حدة الاختلالات الاقتصادية؟

### المطلب الأول: أسئلة الدراسة:

1. ما طبيعة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في ليبيا؟
2. كيف أثرت الصادرات الليبية (وخاصة النفطية) على مؤشرات الاقتصاد الوطني؟
3. ما انعكاسات الواردات على القطاعات الإنتاجية المحلية في ليبيا؟
4. إلى أي مدى ساهمت التجارة الدولية في تحقيق التنوع الاقتصادي في ليبيا؟

### المبحث الرابع: أهداف الدراسة:

1. تحليل دور التجارة الدولية على الاقتصادي الليبي.
2. توضيح تأثير الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.
3. دراسة أثر الواردات على الصناعات والقطاعات الاقتصادية المحلية.
4. تقديم عدداً من التوصيات والاقتراحات إلى المسؤولين مما يمكنها أن تساهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

### المبحث الخامس: أهمية الدراسة:

**المطلب الأول: الأهمية العلمية:** يساهم البحث في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور التجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي للدول النامية عامةً، والدولة الليبية خاصةً. كما يوضح العلاقة بين التجارة الدولية والمؤشرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو، البطالة، التضخم، والاستثمار. ويقدم إطاراً نظرياً يمكن أن يُستخدم كأساس لدراسات مستقبلية تتناول أثر الانفتاح التجاري على الاقتصادات الريفية. كما يربط بين النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة وبين واقع الاقتصاد الليبي.

**المطلب الثاني: الأهمية العملية:** يساعد صانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا على فهم تأثير التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني بشكل أعمق. كما يقدم مقترحات عملية لتحسين سياسات التجارة الخارجية بما يخدم تنوع مصادر الدخل القومي بعيداً عن الاعتماد شبه الكلي على النفط. وكذلك فهو يُسهم في توجيه استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل التجاري بما يدعم التنمية المستدامة واتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة لمواجهة التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والاعتماد على الواردات.

### المبحث السادس: فرضيات الدراسة:

- للتأكد من صحة أهداف وأسئلة الدراسة، تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:
- الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التجارة الدولية (الصادرات والواردات) والناتج المحلي الإجمالي الليبي.
  - الفرضية الثانية: للتجارة الدولية تأثير مباشر على مستوى التوظيف في الاقتصاد الليبي.
  - الفرضية الثالثة: الانفتاح التجاري يسهم في خفض معدلات التضخم من خلال زيادة حجم الواردات وتنوع السلع.
  - الفرضية الرابعة: للتجارة الدولية دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا.
  - الفرضية الخامسة: يؤثر تنوع الصادرات الليبية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

### المبحث السابع: منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر التجارة الدولية على الاقتصاد الليبي، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية، والصادرات، والواردات، والميزان التجاري الليبي، وربطها بمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة.

### المطلب الأول: مصادر البيانات:

- المصادر الأولية: وتشمل التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة في ليبيا، والبنك المركزي الليبي، والهيئة العامة للإحصاء.

- المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والدراسات السابقة والأبحاث العلمية والمقالات المنشورة في الدوريات المحكمة التي تناولت موضوع التجارة الدولية والاقتصاد الليبي أو الاقتصادات المشابهة.

### المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على البيانات الكمية (إحصاءات التجارة الدولية والمؤشرات الاقتصادية) والبيانات النوعية (تحليل الدراسات السابقة والتقارير الاقتصادية).

### الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الدولية:

#### المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها:

#### المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية:

تُعَدُّ التجارة الدولية من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي أسهمت في تطور العلاقات بين الدول والشعوب، حيث تمثل الإطار الذي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية. وقد اختلفت تعريفات الباحثين والاقتصاديين للتجارة الدولية تبعًا للزاوية التي ينظرون منها إلى هذا النشاط (السعداوي، وأبو حلفاية، 2025). فمن الناحية العامة، تُعرَّف التجارة الدولية بأنها "مجموعة المبادلات التجارية التي تتم بين دولتين أو أكثر، والتي تهدف إلى إشباع حاجات المستهلكين، واستغلال المزايا النسبية لكل دولة في إنتاج بعض السلع والخدمات" (غربية، والصغير، 2025) ويشير هذا التعريف إلى البُعد الاقتصادي البحت للتجارة الدولية باعتبارها وسيلة لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

أما من منظور اقتصادي آخر، فيرى بول كروغمان أن التجارة الدولية هي "أداة أساسية تسمح بتوزيع الموارد على المستوى العالمي بشكل يُمكن كل دولة من الاستفادة من تخصصها في إنتاج ما تبرز فيه، مقابل الحصول على ما تحتاجه من الخارج" (Krugman & Obstfeld، 2018). وهذا التعريف يبرز فكرة الميزة النسبية التي تُعَدُّ حجر الزاوية في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

كما تناولت منظمة التجارة العالمية (WTO) المفهوم من زاوية مؤسسية، حيث عرّفها بأنها: "الأنشطة المتعلقة بتبادل السلع والخدمات عبر الحدود، في إطار نظام متعدد الأطراف قائم على قواعد متفق عليها، يهدف إلى تحقيق انسياب التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية" (WTO، 2022).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول إن التجارة الدولية ليست مجرد عملية تبادل اقتصادي، بل هي نظام معقد تتداخل فيه أبعاد اقتصادية وسياسية وقانونية، بما يجعلها أداة للتنمية والتكامل الدولي من جهة، وآلية للتنافس والصراع التجاري من جهة أخرى.

#### المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية في النمو الاقتصادي:

تُعَدُّ التجارة الدولية من أبرز المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، إذ تُسهم في توسيع نطاق الأسواق، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية عبر مبدأ التخصص وتقسيم العمل. ومن خلال دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تتيح التجارة الدولية للدول النامية - ومنها ليبيا - فرصًا للاستفادة من المزايا النسبية وتراكم رأس المال والتكنولوجيا. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن الانفتاح التجاري يرتبط إيجابًا بمعدلات النمو، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر رئيس واحد للصادرات، كالنفط (البويشي، وإمبيا، 2025).

وقد أظهرت دراسة شادي وآخرون (2022) أن العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي كانت طويلة الأجل، حيث بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن التجارة الخارجية تُعد من المحددات الجوهرية لتطور الناتج المحلي الإجمالي. كما دعمت دراسة البرواوي والجفيري (2023) هذه النتائج، موضحة أن الواردات لعبت دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة دعمت النمو عبر توفير السلع الوسيطة ورؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، ومن جهة أخرى فرضت ضغوطًا على الميزان التجاري. وبمنهجية مشابهة، توصل التلاوي ومخلوف (2019) إلى أن الصادرات النفطية كانت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، بينما لم تحقق الصادرات غير النفطية الأثر نفسه نتيجة لضعف التنوع الاقتصادي.

أما على المستوى التاريخي، فقد أوضح بوخشم (2003) من خلال تحليله للفترة (1973-1998) أن تطور هيكل التجارة الخارجية ارتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، وهو ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح. وأكدت دراسة الحضيري (2011) أن انضمام ليبيا إلى المنظمات الاقتصادية الدولية، ومنها منظمة التجارة العالمية، كان من شأنه أن يفتح آفاقًا للنمو عبر تحرير التجارة وتعزيز فرص الاستثمار، إلا أن غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي حال دون تحقيق ذلك. كما تناول الهوش (2025) التطورات الحديثة في التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (2015-2024)، مبينًا أن التحديات المرتبطة بتقلب أسعار النفط والاعتماد الكبير عليه أعاققت استفادة ليبيا الكاملة من مزايا التجارة الدولية.

وبالتالي، يمكن القول إن التجارة الدولية مثلت رافعة مهمة للنمو الاقتصادي في ليبيا، إلا أن استفادتها بقيت محدودة بفعل الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية وضعف قاعدة الإنتاج المحلي. وهو ما يفرض الحاجة إلى استراتيجيات عملية لتنويع الاقتصاد وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي بشكل أكثر استدامة.

#### المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية للتجارة الدولية:

## المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (الميزة النسبية):

تُعد النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية، التي أسسها "ديفيد ريكاردو"، من أهم المرتكزات التي تفسر أسباب قيام الدول بالانخراط في المبادلات التجارية الدولية. فهذه النظرية تؤكد على مفهوم الميزة النسبية، الذي يعني أن كل دولة يمكن أن تحقق مكاسب من التجارة حتى وإن كانت أقل كفاءة من غيرها في إنتاج جميع السلع، طالما أنها تخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بأقل تكلفة نسبية مقارنة ببقية السلع (ابن يوسف، 2016).

وفي السياق الليبي، يمكن القول إن تطبيق مفهوم الميزة النسبية يتجلى بشكل واضح في اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط والغاز باعتباره المصدر الرئيس للإيرادات والصادرات. فليبيا، بحكم وفرة مواردها الطبيعية وتكلفتها المنخفضة نسبياً في استخراج النفط، استطاعت أن تفرض نفسها كدولة ريعية تعتمد على صادرات الطاقة لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أبو عبودة (2023).

ومع ذلك، فإن اعتماد ليبيا شبه الكلي على النفط يمثل إشكالية من منظور الميزة النسبية، حيث يؤدي إلى ما يُعرف بـ "لعنة الموارد" ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الحادة في أسعار الطاقة العالمية. ويعيق هذا الوضع قدرة الدولة على تنويع قاعدتها الإنتاجية، وبالتالي يُحد من الاستفادة الكاملة من مبادئ التجارة الحرة كما نصت عليها النظرية الكلاسيكية (اليونسكو، 2023).

ويشير بعض الباحثين إلى أن ليبيا، رغم تمتعها بميزة نسبية في قطاع الطاقة، كان بإمكانها استغلال نظرية ريكاردو بشكل أوسع عبر تنمية قطاعات بديلة مثل الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية، خاصة مع موقعها الجغرافي المتميز في حوض المتوسط (غربية والصغير، 2025؛ بن سليم، 2024). غير أن ضعف البنية التحتية وسياسات التجارة الخارجية غير المستقرة أعاقا تحقيق هذا الهدف.

وعليه، يمكن القول إن النظرية الكلاسيكية توفر إطاراً نظرياً لفهم طبيعة اندماج ليبيا في التجارة الدولية، لكنها لا تكفي وحدها لتفسير تحديات الاقتصاد الليبي المعاصر، مما يستدعي الانتقال إلى النظريات الحديثة التي تأخذ في الاعتبار اعتبارات إضافية مثل التكنولوجيا، تنوع الأسواق، ورأس المال البشري.

## المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الدولية:

ظهرت النظريات الحديثة للتجارة الدولية لتطوير وتجاوز قصور النظريات الكلاسيكية التي ركزت أساساً على الميزة النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية (العمل ورأس المال). فمع تطور الاقتصاد العالمي، برزت محددات جديدة للتجارة مثل التكنولوجيا، الاقتصاديات الحجمية، سياسات الدول، والقدرة التنافسية، مما استدعى بروز نظريات أكثر شمولية لتفسير حركة التجارة الدولية (ابن سليم، 2024).

1. **نظرية هيكشر – أولين (H-O Theory):** ترى هذه النظرية أن اختلاف وفرة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) بين الدول هو السبب الرئيسي للتجارة الدولية. فالدولة التي تمتلك وفرة نسبية في عنصر معين تميل إلى تصدير السلع كثيفة الاستخدام لذلك العنصر، وتستورد السلع التي تتطلب عناصر إنتاج تفقر إليها (بن سليم، 2024). وبالنسبة لليبييا، فإن وفرة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز جعلت صادراتها تركز بالأساس على المحروقات، بينما تعتمد على الواردات لتغطية احتياجاتها من السلع الصناعية والزراعية.

2. **نظرية دورة حياة المنتج (Product Life Cycle Theory):** طوّرها ريموند فيرنون، وتفترض أن السلع الجديدة تُنتج أولاً في الدول المتقدمة حيث الابتكار والتكنولوجيا، ثم تنتشر تدريجياً إلى الدول الأخرى. وفي مراحل لاحقة قد تنتقل عملية الإنتاج نفسها إلى الدول النامية حيث تكاليف الإنتاج أقل (Almangoush، 2025). ويمكن تطبيق ذلك على الحالة الليبية، إذ أن معظم المنتجات الصناعية والتكنولوجية تُستورد من الخارج بعد أن تمر بمراحل تطور في أسواق متقدمة (Esmail، 2025)، بينما يبقى دور ليبيا محدوداً في تبني هذه المنتجات دون المشاركة الفاعلة في تطويرها (ابن يوسف، 2016).

3. **نظرية الميزة التنافسية للأمم (Porter's Diamond Model):** قدّم مايكل بورتر نموذج "الألماسة" الذي يفسر تنافسية الدول بناءً على أربعة محاور رئيسية (غربية والصغير، 2025):

- العوامل الإنتاجية المتقدمة (البنية التحتية، التكنولوجيا، رأس المال البشري).

- الطلب المحلي.

- الصناعات الداعمة.

- استراتيجية الشركات والهيكل والمنافسة. ويشير هذا النموذج إلى أن النجاح في التجارة الدولية لم يعد يتوقف فقط على الموارد الطبيعية، بل على بناء قاعدة تنافسية شاملة. وفي حالة ليبيا، ورغم توفر الموارد الطبيعية، إلا أن ضعف البنية التحتية الصناعية وغياب التنويع الاقتصادي قللاً من قدرتها على بناء ميزة تنافسية حقيقية (رؤية ليبيا، 2023).

4. **نظرية التجارة الجديدة (New Trade Theory):** برزت مع الاقتصادي بول كروغمان، وتؤكد أهمية اقتصاديات الحجم (Economies of Scale) والتميز في المنتجات كعوامل أساسية تفسر التجارة بين الدول المتشابهة في الموارد. فالدول قد تتبادل السلع ذات الطبيعة المتشابهة، لكن بخصائص مختلفة، ما يسمح بتحقيق وفورات إنتاجية وزيادة رفاه المستهلكين عبر التنوع. ومن منظور ليبي، يمكن لهذه النظرية أن تفسر إمكانية انخراط ليبيا مستقبلاً في التجارة مع دول مجاورة في سلع مشابهة (كمنتجات الطاقة المكررة أو الخدمات السياحية) لكن بميزات مختلفة (غربية والصغير، 2025).

5. **نظريات الاقتصاد السياسي للتجارة الدولية:** تشير إلى أن السياسات الحكومية والمؤسسات الدولية تلعب دوراً محورياً في توجيه التجارة، من خلال الاتفاقيات التجارية، الدعم الحكومي، والتعريفات الجمركية. وبالنسبة لليبيا، فإن ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعد من أبرز التحديات التي تربط بين النظرية والتطبيق، حيث تسعى الدولة إلى إعادة هيكلة سياساتها التجارية لتتلاءم مع متطلبات الانفتاح والتكامل في الاقتصاد العالمي شادي وآخرون (2022). تظهر النظريات الحديثة أن تفسير التجارة الدولية لا يمكن حصره في الميزة النسبية التقليدية، بل يرتبط بعوامل أكثر تعقيداً تشمل وفرة عناصر الإنتاج المتقدمة، الابتكار، والتنافسية، والسياسات والاقتصادية، واقتصاديات الحجم. وبالنسبة لليبيا، فإن فهم هذه النظريات ضروري من أجل تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد المفرط على النفط، والاستفادة من موقعها الجغرافي وإمكاناتها البشرية في بناء قاعدة تجارية أكثر تنوعاً وتنافسية.

### الفصل الثالث: الاقتصاد الليبي:

#### المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الليبي:

##### المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الليبي:

يُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز، إذ يشكل هذا القطاع المصدر الرئيس للعوائد الحكومية، ويمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. وقد انعكس هذا الاعتماد المفرط على النفط على بنية الاقتصاد الليبي، مما جعله اقتصاداً هشاً ومعرضاً للتذبذبات الناتجة عن تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية (Khumkhem، 2022).

##### من أبرز خصائص الاقتصاد الليبي ما يلي:

1. **الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز:** يشكل النفط والغاز أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الليبية وما يقارب 60-70% من الناتج المحلي الإجمالي في فترات الاستقرار (مصرف ليبيا المركزي، 2012؛ World Bank، 2019). وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط ينعكس مباشرة على الإيرادات العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات.

2. **ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية:** بالرغم من امتلاك ليبيا إمكانات زراعية وسياحية، إلا أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال محدودة للغاية. وتشير الدراسات إلى أن مساهمة الزراعة لا تتجاوز 2-3%، بينما الصناعة التحويلية أقل من 5%، وهو ما يعكس ضعف التنويع الاقتصادي (غريبة والصغير، 2025).

3. **الطابع الريعي للاقتصاد:** يعتمد الاقتصاد الليبي على الإيرادات الريعية من النفط والغاز لتمويل الإنفاق الحكومي، في حين أن مساهمة الضرائب والإيرادات المحلية الأخرى ضعيفة جداً. وهذا أدى إلى ترسيخ علاقة زبائنية بين الدولة والمجتمع، حيث تعتمد شرائح واسعة من السكان على التوظيف الحكومي والدعم بدلاً من النشاط الإنتاجي (غريبة والصغير، 2025؛ بن سليم، 2024).

4. **هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:** تاريخياً، لعبت الدولة دوراً رئيسياً في إدارة الموارد وتوجيه الاستثمارات، من خلال المؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة. وقد أدى ذلك إلى ضعف دور القطاع الخاص وغياب بيئة استثمارية تنافسية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية (Bertelsmann Stiftung، 2018).

5. **الانكشاف الخارجي:** يتميز الاقتصاد الليبي بارتفاع معدلات الاستيراد لتلبية معظم احتياجاته من السلع الغذائية والاستهلاكية وحتى المواد الخام. ويشير تقرير مصرف ليبيا المركزي (2018) إلى أن الواردات شكلت نسبة عالية من الناتج المحلي، وهو ما جعل الاقتصاد مكشوقاً للتقلبات في الأسواق العالمية ولسياسات الشركاء التجاريين.

6. **التذبذب في الأداء الاقتصادي:** أدت الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني منذ عام 2011 إلى انخفاض كبير في الإنتاج النفطي، وبالتالي في الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. فبحسب الهوش (2025)، شهدت الفترة ما بين 2015-2024 تقلبات حادة في حجم التجارة الخارجية نتيجة تعطل الإنتاج النفطي وفرض القيود على التصدير.

7. **ضعف التنويع في مصادر الإيرادات:** تظل الإيرادات العامة للدولة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بأسعار النفط العالمية، بينما تبقى مساهمة القطاعات الأخرى محدودة جداً، مما يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي وصعوبة تحقيق استقرار مالي مستدام (رؤية ليبيا، 2023؛ Farag et al، 2021).

يتضح أن الاقتصاد الليبي يتميز بخصائص هيكلية أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، ضعف التنويع الاقتصادي، هيمنة الدولة على النشاط الإنتاجي، والانكشاف الكبير على الخارج. وقد جعلت هذه الخصائص الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات الداخلية، وهو ما يفرض تحديات كبيرة أمام أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتنويع القاعدة الإنتاجية.

#### المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي - البطالة - التضخم):

تُعد مؤشرات الاقتصاد الكلي من أهم الأدوات المستخدمة لقياس أداء الاقتصاد وتقييم كفاءته. وفي الحالة الليبية، تكشف هذه المؤشرات عن مدى تأثر الاقتصاد بالتقلبات في أسعار النفط والأوضاع السياسية والأمنية التي مرّت بها البلاد خلال العقود الأخيرة (WTO، 2022).

## أولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُشكل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأساسي لقياس حجم النشاط الاقتصادي. ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على إيرادات النفط والغاز في تكوين الناتج المحلي. فوفقاً لتقارير مصرف ليبيا المركزي (2012؛ 2018)، ساهم قطاع النفط بأكثر من 60-70% من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الاستقرار.

غير أن الأوضاع السياسية منذ 2011 أدت إلى انخفاضات حادة في الناتج، حيث تراجع بمعدلات كبيرة في سنوات إغلاق الحقول والموانئ النفطية. وأشار الهوش (2025) إلى أن الناتج المحلي شهد تقلبات حادة بين عامي 2015-2024، مرتبطة بمستويات الإنتاج النفطي.

وبالمقارنة مع الاقتصادات المشابهة، يظهر أن ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية جعل الناتج المحلي عرضة لصددمات خارجية، مما يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي (غريبة والصغير، 2025).

## ثانياً: البطالة:

تعاني ليبيا من معدلات بطالة مرتفعة، خصوصاً في فئة الشباب. وتشير بيانات (The Global Economy (2019) إلى أن معدل البطالة بين الشباب تجاوز 40% في بعض السنوات، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. وتعود هذه الظاهرة إلى عدة أسباب، أبرزها:

- اعتماد الدولة على التوظيف الحكومي بدلاً من خلق فرص عمل إنتاجية.
- ضعف القطاع الخاص المحلي وعدم قدرته على استيعاب القوى العاملة.
- تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني (Bertelsmann Stiftung، 2018)، كما أن البطالة المقتة منتشرة بسبب تضخم الجهاز الإداري الحكومي، حيث يتم توظيف أعداد كبيرة من العمالة في وظائف لا تساهم بشكل فعال في الإنتاجية (African Economic Outlook، 2018).

## ثالثاً: التضخم:

شهد الاقتصاد الليبي معدلات تضخم متفاوتة، ارتبطت بشكل رئيسي باضطراب سعر الصرف ونقص السلع الأساسية. فبحسب تقرير مصرف ليبيا المركزي (2018)، ارتفعت معدلات التضخم في سنوات الأزمات نتيجة نقص المعروض المحلي والاعتماد الكبير على الواردات. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت سياسات الإصلاح النقدي وتعدد أسعار الصرف في زيادة الضغوط التضخمية، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بشكل ملحوظ (International Crisis Group، 2018)، وتشير بعض الدراسات إلى أن التضخم في ليبيا يأخذ طابعاً هيكلياً، إذ يرتبط بغياب الإنتاج المحلي وضعف البنية التحتية الاقتصادية، مما يحد من قدرة الدولة على السيطرة عليه (الابيرش، 2018).

## المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية:

### المطلب الأول: الاعتماد على النفط:

يُعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة شبه كلية على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة ولتمويل الإنفاق الحكومي. إذ يشكل النفط أكثر من 90% من عائدات الصادرات، ويغطي حوالي 70% من إيرادات الميزانية العامة. هذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، بحيث يؤدي أي انخفاض في الأسعار إلى تراجع حاد في الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي (الهوش، 2025). كما أن هذا الاعتماد ساهم في بروز ما يُعرف بـ"المرض الهولندي"، حيث أدى تدفق الإيرادات النفطية إلى ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية، وتراجع الاستثمار فيها لصالح الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي الجاري (غريبة والصغير، 2025).

### ومن أبرز مظاهر هذه المشكلة (رؤية ليبيا، 2023؛ Farag et al، 2021):

- تذبذب الأداء الاقتصادي نتيجة تقلب أسعار النفط.
- ضعف قدرة الدولة على التخطيط طويل الأمد بسبب عدم استقرار الإيرادات.
- ارتفاع درجة التبعية للاقتصاد العالمي في جانب الطاقة.
- هشاشة النظام المالي والاقتصادي أمام الأزمات الجيوسياسية أو النزاعات الداخلية التي قد تعطل إنتاج النفط أو تصديره.

### المطلب الثاني: ضعف التنوع الاقتصادي:

إلى جانب الاعتماد الكبير على النفط، يُعاني الاقتصاد الليبي من ضعف واضح في التنوع الاقتصادي. فعلى الرغم من توفر مقومات كبيرة للتنمية في قطاعات مثل الزراعة، السياحة، الثروة السمكية، والصناعات التحويلية، إلا أن هذه القطاعات ما زالت متواضعة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل، منها (Frag et al، 2021):

1. غياب الاستراتيجيات التنموية الشاملة التي توازن بين استغلال العائدات النفطية وتطوير القطاعات الأخرى.
2. ضعف البنية التحتية نتيجة سنوات من الإهمال والأزمات السياسية.

3. غياب الاستقرار السياسي والأمني الذي يحد من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
  4. ضعف الكفاءات البشرية وعدم كفاية برامج التدريب والتأهيل لسوق العمل في القطاعات غير النفطية.
  5. سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي مما يضعف المبادرات الفردية والقطاع الخاص.
- إن ضعف التنوع يجعل الاقتصاد الليبي غير قادر على امتصاص الصدمات الخارجية، ويؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة والتضخم، ويُعيق تحقيق التنمية المستدامة.

#### الفصل الرابع: التجارة الدولية والاقتصاد الليبي:

##### المبحث الأول: الصادرات والواردات الليبية:

تُظهر بنية التجارة الخارجية الليبية اعتمادًا شبه كليّ على العائدات النفطية، مع مساهمة محدودة للقطاعات غير النفطية، وانكشافًا مرتفعًا على الواردات لتلبية أغلب الاحتياجات الاستهلاكية والوسيطية والرأسمالية. وتفسر الأدبيات المحلية هذه السمات بتركيب اقتصادي ريعي، اختناقات مؤسسية وإنتاجية، وتقلبات سياسية أثرت على مستويات الإنتاج النفطي والتبادل التجاري (الهوش، 2025).

##### المطلب الأول: أهم الصادرات (النفطية وغير النفطية):

###### 1. هيمنة الصادرات النفطية:

يمثل الخام النفطي والغاز ومشتقاتهما العمود الفقري للصادرات الليبية من حيث القيمة والحجم، إذ تشكّل الحصة الغالبة من إجمالي الصادرات في فترات الاستقرار التشغيلي للحقول والموانئ (مصرف ليبيا المركزي، 2012، 2018؛ الهوش، 2025). وتتحدد حصيلة الصادرات النفطية بعاملين رئيسيين هما: مستويات الإنتاج محليًا، وأسعار الطاقة عالميًا؛ لذا يظهر أثر التقلبات الدولية والمحلية سريعًا على عائدات التصدير والميزان التجاري (African Economic Outlook، 2018)؛ غربية والصغير، 2025).

###### 2. الصادرات غير النفطية: الحجم والقيود (غربية والصغير، 2025؛ بن سليم، 2024).

- تظل الصادرات غير النفطية محدودة وتشمل كميات متواضعة من:

- بعض المنتجات البتروكيماوية،

- مواد أولية وبعض السلع نصف المصنعة،

- منتجات زراعية محدودة (مثل بعض المحاصيل والتمور) وفق فرص موسمية وأسعار خارجية.

###### توقع تنمية الصادرات غير النفطية عدة عوامل:

- ضعف القاعدة الصناعية التحويلية وارتباطها بالمدخلات المستوردة.

- تكاليف لوجستية وتحديات موانئ وسلاسل إمداد متأثرة بالاضطرابات.

- معايير جودة وتغليف وتسويق لا تزال تحتاج موازنة مع متطلبات الأسواق الخارجية (رؤية ليبيا، 2023)

###### 3. التركيز الجغرافي للصادرات:

- تاريخيًا تتجه الحصة الأكبر من النفط الخام الليبي إلى الأسواق الأوروبية لاعتبارات القرب الجغرافي ونوعية الخام، مع وجود تعاملات إلى آسيا أحيانًا تبعًا للأسعار وهوامش التكرير (الفارسي، 2009؛ African Development Bank، 2011).

- يخلق هذا التركيز الجغرافي مخاطر اعتماد على أسواق محددة ويستدعي استراتيجيات تنوع أسواق وتوسيع قنوات التسويق (World Bank، 2018، 2019).

###### 4. دلالات على السياسة التجارية

- تقوية الصادرات غير النفطية تتطلب حزم تحفيز للقطاعات القابلة للتصدير (زراعة حديثة، صناعات غذائية وتحويلية، خدمات لوجستية)، مع تحسين بيئة الأعمال ومعايير الجودة والاعتماد (التلاوي ومخولوف، 2019؛ البوراوي جحيدر والجفايري، 2023).

##### المطلب الثاني: أهم الواردات:

###### 1. تركيب الواردات:

- السلع الاستهلاكية والغذائية: الحبوب ومشتقاتها، وزيوت، وألبان، وسكر، إضافةً إلى الأدوية والمستلزمات الطبية لتغطية فجوة الإنتاج المحلي.

- السلع الوسيطة والرأسمالية: معدات وقطع غيار وآلات للمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية، ومستلزمات صناعية أساسية تعتمد عليها الأنشطة المحلية (مصرف ليبيا المركزي، 2018).

- تظهر أيضًا واردات من المحروقات المكررة في فترات معينة لتغطية الطلب المحلي عندما تتراجع القدرات التشغيلية المحلية للتكرير (الهوش، 2025).

###### 2. العوامل المحركة للواردات:

- الطلب المحلي المرتفع على السلع المستوردة نتيجة محدودية الإنتاج المحلي.

- تغيرات سوق النقد الأجنبي وتعدد أسعار الصرف سابقًا أثرت في تكلفة الاستيراد وكلف المعيشة (International Crisis Group، 2018)

- القيد الإجرائية ونظم الاعتمادات المستندية أثرت على انسياب السلع وتوقيت وصولها (ديوان المحاسبة، 2017؛ هيئة الرقابة الإدارية، 2017).

### 3. الأنماط والاتجاهات:

- مرونة الواردات العالية مع الدخل و/أو مع توفر النقد الأجنبي: تنخفض الواردات في فترات قيود المعروض من العملة الأجنبية أو اضطراب سلاسل الإمداد، وتتعاوى مع تحسن عائدات النفط (شادي وآخرون، 2022؛ البوراوي جحيدر والجفيري، 2023).

- تبرز علاقة هيكليّة بين الواردات والنمو عبر القنوات الوسيطة (مدخلات إنتاجية، معدات)، ما يجعل سياسة الإحلال محل الواردات بحاجة إلى تدرّج وبناء قدرات محلية واقعية (التلاوي ومخلوف، 2019).

### 4. دلالات على السياسة الاقتصادية:

- الأولوية لخفض الانكشاف الغذائي عبر برامج إنتاج محلية موجهة (الحبوب والأعلاف، والصناعات الغذائية)، وتحسين سلاسل الإمداد الباردة والمواصفات القياسية (الهوش، 2025).

- تطوير الصناعة التحويلية الخفيفة والمتوسطة لزيادة المحتوى المحلي وتقليل فاتورة المدخلات.

- إصلاحات لوجستية وجمركية لتقليل زمن وتكلفة التخليص، وربط رقمي لأنظمة الموانئ والجهات الرقابية (رؤية ليبيا، 2023).

تعكس بنية التجارة الليبية الهيمنة النفطية على جانب الصادرات، واتساع الاعتماد على الواردات لتغطية الاستهلاك والمدخلات الرأسمالية والوسيطة. وتؤدي تقلبات الإنتاج والأسعار النفطية وسياسات النقد والتجارة إلى تذبذب واضح في حصيلة التجارة الخارجية. ويستلزم تصحيح هذا المسار تنمية صادرات غير نفطية قابلة للاستمرار، ومعالجة اختناقات بيئة الأعمال واللوجستيات، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي بما يخفف الانكشاف الخارجي ويعزز مرونة الاقتصاد.

### المبحث الثاني: الميزان التجاري والعلاقات الدولية:

#### المطلب الأول: الميزان التجاري الليبي:

يُعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضع الاقتصادي للدول، إذ يُظهر الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة. وبالنسبة لليبيا، فإن الميزان التجاري ظلّ على مرّ العقود مرتبباً بشكل مباشر بأداء قطاع النفط والغاز، حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات (غريبة والصغير، 2025).

خلال فترات ارتفاع أسعار النفط عالمياً، غالباً ما يُسجل الميزان التجاري الليبي فائضاً ملحوظاً، إذ ترتفع الإيرادات بشكل كبير مقارنة بالواردات التي تتركز في السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والآلات والمعدات. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط أو تراجع الإنتاج بسبب الظروف السياسية أو الأمنية يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، حيث لا تكفي الصادرات غير النفطية لتعويض النقص الحاصل (مصرف ليبيا المركزي، 2018).

كما أن الميزان التجاري الليبي يتسم بعدم التنوع، إذ يعتمد اعتماداً شديداً على النفط الخام ومشتقاته، وهو ما يُعدّ أحد نقاط الضعف الأساسية في الاقتصاد الوطني. فغياب قاعدة إنتاجية وصناعية متطورة يجعل الميزان التجاري عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، إلى جانب تأثيرات العقوبات الدولية والصراعات الداخلية التي أدت في بعض السنوات إلى تراجع الصادرات بشكل حاد وزيادة الاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية (اليونسكو، 2023).

إجمالاً، يمكن القول إن الميزان التجاري الليبي يعكس هشاشة البنية الاقتصادية ويؤكد الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع قاعدة الصادرات لتقليل الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية.

#### المطلب الثاني: الشركاء التجاريون (الاتحاد الأوروبي، الصين، الدول العربية):

1. **الاتحاد الأوروبي:** يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لليبيا منذ عقود، إذ يتركز جزء كبير من الصادرات النفطية الليبية في الأسواق الأوروبية، خاصة إلى دول مثل إيطاليا، فرنسا، وألمانيا. بالمقابل، تستورد ليبيا من الاتحاد الأوروبي المعدات الصناعية، السيارات، المواد الغذائية، والمنتجات الكيماوية. وتُظهر البيانات أن العلاقات التجارية بين الجانبين تأثرت بفترات الاضطرابات في ليبيا، لكنها ظلت قائمة نظراً لحاجة أوروبا إلى الطاقة الليبية وقربها الجغرافي (European Training Foundation، 2018).

2. **الصين:** شهدت العلاقات التجارية بين ليبيا والصين نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين من أكبر مستوردي النفط الخام لليبي. كما تستورد ليبيا من الصين العديد من السلع المصنعة مثل الأجهزة الإلكترونية، الملابس، المواد البلاستيكية، وقطع الغيار. وتمثل الصين شريكاً استراتيجياً نظراً لحجم اقتصادها المتنامي واعتمادها المتزايد على الطاقة المستوردة، الأمر الذي يجعلها سوقاً مهمة للصادرات الليبية (مصرف ليبيا المركزي، 2018؛ أبو عبودة، 2023).

3. **الدول العربية:** تلعب الدول العربية دوراً مهماً في التجارة الليبية، سواء من حيث الاستيراد أو التصدير. فليبيا تصدر النفط الخام إلى بعض الدول العربية، وفي المقابل تستورد سلعا استهلاكية وغذائية ومواد بناء. ويُلاحظ أن العلاقات التجارية العربية – الليبية تظل أقل تنوعاً مقارنة بالاتحاد الأوروبي والصين، لكنها تحظى بأهمية خاصة بحكم الروابط الجغرافية والثقافية والسياسية (بن سليم، 2024).

يبين الميزان التجاري والعلاقات الدولية لليبيا أن الاقتصاد الوطني يظل رهيبًا لعائدات النفط، مع اعتماد كبير على عدد محدود من الشركاء التجاريين. وهو ما يفرض ضرورة تنويع الشركاء، ودعم الصادرات غير النفطية، وتعزيز العلاقات مع الأسواق العربية والإفريقية لتقليل حدة التبعية للاقتصاد العالمي.

#### الفصل الخامس: التحليل والنتائج:

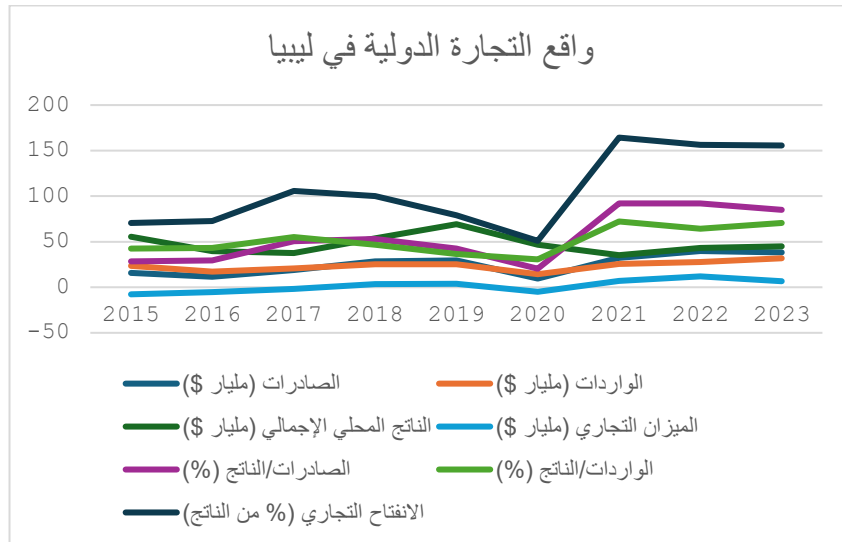
#### المبحث الأول: أثر الصادرات على الاقتصاد الليبي:

#### 1. القنوات النظرية لانتقال أثر الصادرات إلى النمو (رؤية ليبيا، 2023):

- قناة الطلب الكلي: زيادة الصادرات تعني طلبًا خارجيًا أعلى على السلع والخدمات المحلية، فتدعم الناتج.
- قناة الإنتاجية والتخصص: انفتاح السوق يوسع وفورات الحجم ونقل التكنولوجيا، خصوصًا في السلع القابلة للتبادل.
- قناة العملة والتمويل: حصيلة الصادرات (خصوصًا النفط) تعزز الاحتياطيات وتخفف قيود تمويل الاستيراد والاستثمار.
- قناة التقلب السعوي: اعتماد الصادرات على النفط يعرض النمو لصدمات أسعار الخام (اتجاهات دورات ازدهار/انكماش).

جدول رقم (1): بوضوح واقع التجارة الدولية في ليبيا ما بين 2015 إلى 2023م

السنة	الصادرات (مليار \$)	الواردات (مليار \$)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار \$)	الميزان التجاري (مليار \$)	الصادرات / الناتج (%)	الواردات / الناتج (%)	الانفتاح التجاري (من الناتج %)
2015	15.75	23.50	55.48	-7.75	28.39	42.36	70.75
2016	11.68	17.15	39.58	-5.47	29.51	43.33	72.84
2017	19.04	20.76	37.68	-1.72	50.53	55.10	105.63
2018	28.48	25.12	53.62	3.36	53.11	46.85	99.96
2019	29.33	25.36	69.24	3.97	42.36	36.63	78.99
2020	9.54	14.34	46.85	-4.80	20.36	30.61	50.97
2021	32.42	25.44	35.22	6.98	92.05	72.23	164.28
2022	39.78	27.82	43.25	11.96	91.98	64.32	156.30
2023	38.38	31.81	45.10	6.57	85.10	70.53	155.63



شكل (1): يمثل بيانات واقع التجارة الدولية في ليبيا ما بين 2015 إلى 2023م

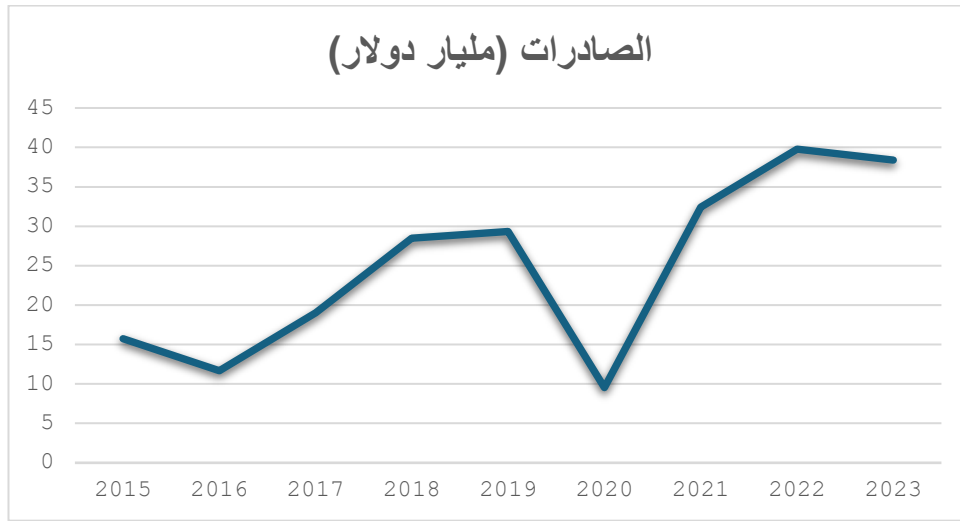
#### الصادرات الليبية في الفترة من (2015-2023)

تمثل الصادرات المصدر الأساسي لعائدات الاقتصاد الليبي، حيث يعتمد عليها بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة وتغطية الاحتياجات من النقد الأجنبي. ومن أبرز ملامحها أن النفط الخام ومشتقاته يسيطر على أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، مما يجعل الاقتصاد الوطني رهيبًا للتقلبات العالمية في أسعار الطاقة.

جدول رقم (2): يوضح تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (2015-2023)

السنة	الصادرات (مليار دولار)
2015	15.75
2016	11.68
2017	19.04
2018	28.48
2019	29.33
2020	9.54
2021	32.42
2022	39.78
2023	38.38
المتوسط	24.93
الانحراف المعياري	11.30
الحد الأدنى	9.54
الحد الأقصى	39.78

يبين جدول الإحصاء الوصفي أن متوسط الصادرات الليبية خلال الفترة (2015-2023) بلغ حوالي 24.93 مليار دولار، وهو ما يعكس وزنًا اقتصاديًا مهمًا للتجارة الخارجية في تمويل الاقتصاد الوطني. كما يشير الانحراف المعياري المرتفع (11.30) إلى وجود تقلبات كبيرة في مستويات الصادرات، ناجمة عن اعتماد ليبيا شبه الكلي على النفط وقد تراوحت الصادرات بين حد أدنى بلغ 9.54 مليار دولار عام 2020 نتيجة للأزمات الصحية والسياسية، وبين حد أقصى وصل إلى 39.78 مليار دولار عام 2022 مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط عالميًا. هذه النتائج تؤكد أن الصادرات الليبية تعاني من عدم الاستقرار، وأنها شديدة التأثر بالمتغيرات الخارجية مثل أسعار الطاقة والأوضاع السياسية، مما يعزز الحاجة إلى تنويع مصادر الصادرات لتقليل المخاطر الاقتصادية كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل (2): يوضح بياناً تطور الصادرات الليبية خلال الفترة 2015م إلى 2023م

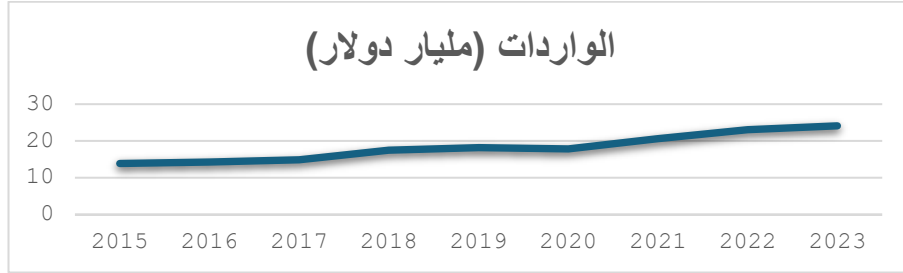
#### الواردات الليبية في الفترة من: (2015-2023)

تعتمد ليبيا بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع الأساسية والمواد الغذائية والسلع الرأسمالية، نظرًا لضعف القاعدة الإنتاجية المحلية. وتُعتبر الواردات عنصرًا حيويًا في الاقتصاد، لكنها تمثل في الوقت نفسه عبئًا على الميزان التجاري بسبب ارتفاع قيمتها مقارنة بالصادرات في بعض السنوات.

جدول رقم (3): يوضح تطور الواردات الليبية خلال الفترة (2015-2023)

السنة	الواردات (مليار دولار)
2015	13.89
2016	14.32
2017	14.88
2018	17.54
2019	18.22
2020	17.89
2021	20.63
2022	23.04
2023	24.12
المتوسط	18.28
الانحراف المعياري	3.45
الحد الأدنى	13.89
الحد الأقصى	24.12

يبين الجدول أن الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2015-2023) حقق متوسطاً قدره **6.76** مليار دولار، لكنه شهد تقلبات واسعة كما يظهر من قيمة الانحراف المعياري (8.32). وقد سجل الميزان التجاري عجزاً في عامي **2016** و**2020**، بلغ أدناه **8.35** مليار دولار في عام 2020 نتيجة لانخفاض الصادرات، في حين حقق فائضاً مرتفعاً في سنوات أخرى بلغ أقصاه **16.74** مليار دولار في 2022. هذه النتائج تعكس هشاشة الوضع التجاري لليبي، وتؤكد ارتباطه الوثيق بالتغيرات في أسعار وإنتاج النفط، مما يعزز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع الطاقة فقط كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل (3): يوضح بياناً تطور الواردات الليبية خلال الفترة ما بين 2015م إلى 2023م

النتاج المحلي الإجمالي الليبي في الفترة من (2015-2023)

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي في الدولة. وفي حالة ليبيا، يعتمد الناتج المحلي بدرجة كبيرة على إيرادات قطاع النفط والغاز، ما يجعله عرضة للتقلبات الحادة تبعاً للأحداث السياسية والأمنية والتغيرات في الأسواق العالمية.

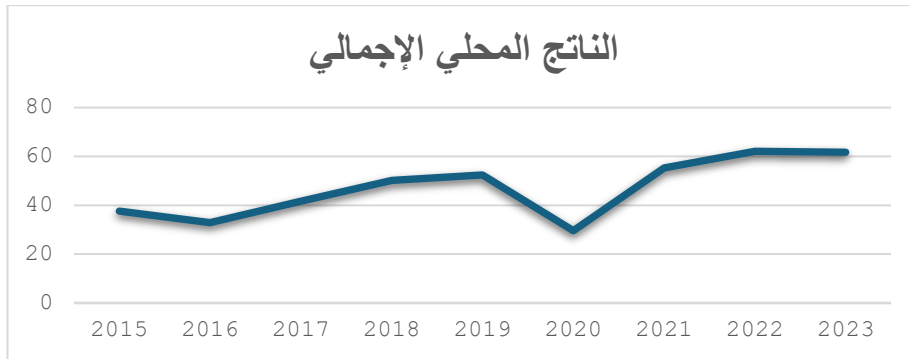
جدول رقم (4): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2015-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2015	37.6
2016	32.9
2017	41.7
2018	50.2
2019	52.4
2020	29.6
2021	55.3
2022	62.1
2023	61.7
المتوسط	47.16

11.56	الانحراف المعياري
29.6	الحد الأدنى
62.1	الحد الأقصى

يبين الجدول أن متوسط درجة الانفتاح التجاري الليبي خلال الفترة (2015-2023) بلغ حوالي 90.4%، وهو مستوى مرتفع يعكس اندماجًا قويًا للاقتصاد الليبي في التجارة العالمية، كما يوضح الانحراف المعياري (8.7) وجود تباين ملحوظ بين السنوات، حيث بلغ أدنى مستوى للانفتاح التجاري في 2015 (78.9%) بينما بلغ أقصاه في 2022 (101.9%).

هذا الاتجاه يؤكد أن الاقتصاد الليبي يتسم بارتفاع درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، وبخاصة في جانب الصادرات النفطية، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية ويبرز الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية داخليًا كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل (4): يوضح بيانياً تطور الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة من 2015م إلى 2023م

#### درجة الانفتاح التجاري الليبي في الفترة من (2015-2023)

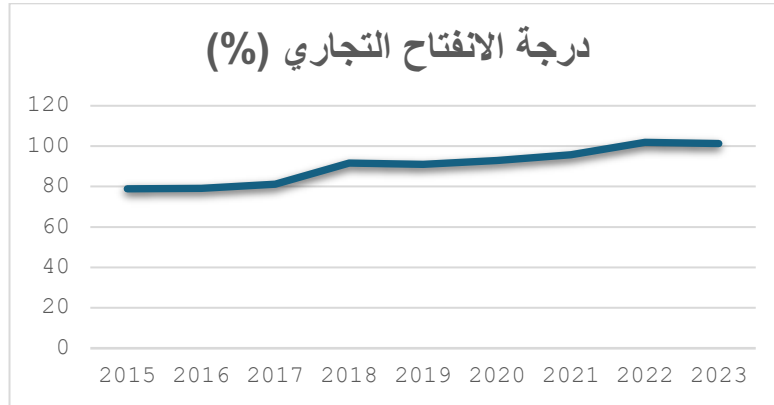
تمثل درجة الانفتاح التجاري نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشر يعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. كلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على اعتماد أكبر على التجارة الخارجية، وهو ما قد يكون له جوانب إيجابية مثل زيادة تدفقات السلع ورؤوس الأموال، لكنه قد يعرّض الاقتصاد للمخاطر الناتجة عن تقلبات الأسواق الدولية.

#### جدول رقم (5): تطور درجة الانفتاح التجاري الليبي خلال الفترة (2015-2023)

السنة	درجة الانفتاح التجاري (%)
2015	78.9
2016	79.1
2017	81.2
2018	91.7
2019	91.0
2020	92.9
2021	95.8
2022	101.9
2023	101.3
المتوسط	90.4
الانحراف المعياري	8.7
الحد الأدنى	78.9
الحد الأقصى	101.9

يبين الجدول أن متوسط درجة الانفتاح التجاري الليبي خلال الفترة (2015-2023) بلغ حوالي 90.4%، وهو مستوى مرتفع يعكس اندماجًا قويًا للاقتصاد الليبي في التجارة العالمية. كما يشير الانحراف المعياري (8.7) إلى وجود تباين ملحوظ في درجة الانفتاح عبر السنوات، وقد بلغت النسبة أدناها في عام 2015 (78.9%) نتيجة لانخفاض الصادرات بسبب الأوضاع السياسية، بينما وصلت إلى أعلى مستوى في عام 2022 (101.9%) مدفوعة بارتفاع أسعار

النفط وتزايد الصادرات، هذا الاتجاه يعكس أن الاقتصاد الليبي يتسم بارتفاع درجة الاعتماد على التجارة الخارجية، خاصة في قطاع النفط، مما يجعله عرضة للصدمات العالمية ويبرز الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية داخليًا لضمان استقرار اقتصادي أكبر كما هو موضح في الشكل التالي:



شكل (5): يوضح بيانياً تطور درجة الانفتاح التجاري الليبي خلال الفترة من 2015م حتى 2023م

شواهد قياسية من الأدبيات الليبية:

جدول رقم (6): شواهد قياسية من الأدبيات الليبية

الدراسة	الفترة / المنهج	النتيجة
التلاوي ومخلوف (2019)	1970-2014، تكامل مشترك Johansen و VECM	تكامل طويل الأجل بين الصادرات والواردات والنمو؛ في القصير يتأثر الناتج سلباً بالواردات وبصادرات الفترة السابقة بسبب تقلب صادرات النفط.
Farag et al. (2021)	1990-2017، نماذج علوية/زمنية	دلائل على ارتباط التجارة (وخاصة الصادرات) إيجابياً بالنمو في الأجل الطويل؛ حساسية قوية للصدمات النفطية.
شادي، وآخرون (2022)	1970-2019، ECM	علاقة طويلة بين الصادرات والواردات (ليست مباشرة مع الناتج)، ما يعني أن صدمات الصادرات تحرك الواردات وقنوات العرض/الطلب.

للمصادر أثر داعم للنمو عند الاستقرار النفطي، لكن تقلبات النفط تجعل الأثر قصير الأجل غير مستقر، وقد يظهر أثر سلبي مؤقت عندما تترجم الطفرات النفطية إلى تقلبات إنتاجية/مالية بدل استثمار مستدام، وهذا منسجم مع تقييم البنك الدولي بأن النفط والغاز يمثلان ~60% من الناتج و94% من الصادرات و97% من الإيرادات الحكومية في 2023، ما يرسخ قناة التقلب.

المبحث الثاني: أثر الواردات والميزان التجاري:

1. أثر الواردات على النمو:
  - قناة المدخلات الرأسمالية/الوسيطية: في اقتصاد يعتمد على الاستيراد للتجهيزات والتكنولوجيا، يمكن أن تكون الواردات رافعة للنمو.
  - قناة الإزاحة/التسرب: عند هيمنة السلع الاستهلاكية المستوردة، قد تُزاحم الإنتاج المحلي وتزيد التسرب من الطلب الكلي.

جدول رقم (7): يوضح نتيجة العلاقة ما بين الواردات والناتج المحلي

الدراسة	الفترة/المنهج	النتيجة الأساسية
البوراوي والجفائري (2023)	1970-2020، ARDL	تكامل طويل الأجل بين الواردات والناتج؛ أثر إيجابي ومعنوي في القصير على النمو (ترجح كفة مدخلات الإنتاج والتجهيزات)
التلاوي ومخلوف (2019)	1970-2014، VECM	في القصير يظهر أثر سلبي للواردات على الناتج (تفسير: هيمنة واردات استهلاكية + تذبذب نفطي).

يعتمد الدور على تركيب الواردات: تزداد الفعالية عندما ترتفع حصة السلع الرأسمالية/الوسيطية وتنخفض السلع الاستهلاكية غير الضرورية.

## 2. الميزان التجاري وديناميكياته:

- عادة ليبيا لديها فائض تجاري في سنوات إنتاج نفطي مرتفع، ويتراجع/يتحوّل لعجز عند الهزّات الإنتاجية أو هبوط الأسعار. وهناك تقديرات حديثة تشير إلى فائض خارجي على السلع والخدمات ~15.7% من الناتج في 2024 بيانات البنك الدولي.
  - تقارير أخرى تُقدّر فائض 2023 بنحو 14.6% من الناتج مع هبوط عن 2022، ما يعكس أثر الأسعار/الكميات. تُظهر دراسات ARDL على ليبيا علاقة طردية بين سعر النفط وصيد الميزان التجاري، ومع بعض الموافقات لارتباطات مع سعر الصرف، مع سرعة تصحيح مرتفعة نحو التوازن.
- المبحث الثالث: فرص وتحديات التجارة الدولية في ليبيا:**  
**المطلب الأول: الفرص:**

1. تعظيم الأثر الإيجابي للصادرات النفطية عبر الاستقرار الكلي: وفورات سنوات الرواج يمكن تحويلها إلى استثمار إنتاجي (طاقة، لوجستيات، بتروكيماويات خفيفة) لتقليل تذبذب الأثر على النمو. تقارير البنك الدولي الأخيرة تؤكد استمرار هيمنة النفط على هيكل الاقتصاد، ما يجعل تعميق سلاسل القيمة النفطية مساراً سريع العائد (World Bank، 2019).
  2. تحسين مزيج الواردات: رفع حصة الآلات والتجهيزات والمواد الوسيطة سينقل أثر الواردات نحو مسار إيجابي للنمو كما تُظهر الأدلة القياسية الحديثة (الهوش، 2025).
  3. اتفاقات وشركاء التجارة: البناء على الشراكات القائمة (أوروبا/آسيا/العرب) لتسهيل النفاذ، مع مواءمة المواصفات الفنية وتشجيع خدمات لوجستية حديثة (غربية والصغير، 2025؛ بن سليم، 2024).
- المطلب الثاني: التحديات:**
1. تقلب العوائد النفطية وما يرافقه من تذبذب الصادرات والنمو على المدى القصير (World Bank، 2019).
  2. هيمنة السلع الاستهلاكية في الواردات في فترات معينة، بما يضعف الأثر الإنتاجي ويزيد هشاشة ميزان المدفوعات عند الصدمات (السعداوي، وأبو حلفاية، 2025).
  3. قيود مؤسسية ولوجستية (شفافية، سلاسة إجراءات التجارة، البنية التحتية)، أشار إليها بانتظام تقارير المتابعة الاقتصادية (أبو عبودة، 2023)

### جدول رقم (8): خلاصة الأدلة القياسية على أثر التجارة في ليبيا

المتغير	اتجاه الأثر على النمو	الأجل	المراجع
الصادرات	إيجابي مشروط باستقرار النفط؛ وقد يظهر أثر سلبي قصير الأجل عند التقلب العالي	طويل: إيجابي — قصير: قد يكون سلبياً	التلاوي ومخلوف (2019)، Farag et al. (2021)
الواردات (إجمالاً)	يعتمد على التركيب؛ إيجابي عندما تغلب المدخلات/الآلات	طويل: تكامل — قصير: غالباً إيجابي عند سيادة مدخلات	البوراوي جحيدر والجفيري (2023)، التلاوي ومخلوف (2019)
الميزان التجاري	يتحسن مع ارتفاع أسعار/كميات النفط؛ يتراجع مع الصدمات	فترات	World Bank/TradingEconomics LloydsBank Trade Portal

### جدول رقم (9): مؤشرات حديثة دالة

المؤشر	القيمة الدالة	السنة	المصدر
حصة النفط والغاز من الصادرات	94%	2023	البنك الدولي (نظرة عامة على ليبيا)
فائض السلع والخدمات (% من الناتج)	~15.7%	2024	البنك الدولي عبر TradingEconomics
الصادرات (% من الناتج)	~74.8%	2024	البنك الدولي / GlobalEconomy/

## الفصل السادس: النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج:

- من خلال التحليل النظري والتطبيقي لمسار التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الليبي، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:
1. هيمنة قطاع النفط على الصادرات حيث شكّلت الصادرات النفطية أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، مما جعل الميزان التجاري رهيناً لتقلبات أسعار النفط العالمية.
  2. ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في هيكل التجارة الخارجية، الأمر الذي يعكس غياب التنوع الاقتصادي وقصور القاعدة الإنتاجية المحلية.

3. الأثر الإيجابي للصادرات على النمو في الأجل الطويل، لكنه يظل غير مستقر في الأجل القصير بسبب طبيعة الصادرات النفطية المتقلبة.
4. تتركز الواردات الليبية في السلع الاستهلاكية، بينما تشكل الواردات الرأسمالية نسبة أقل، وهو ما حدّ من استفادة الاقتصاد من الواردات في تعزيز الإنتاجية.
5. يسجل الميزان التجاري الليبي فائضاً في فترات ارتفاع أسعار النفط، ويتحول إلى عجز عند تراجع الأسعار أو انخفاض الإنتاج، مما يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي.
6. الاعتماد المفرط على الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري، مع تزايد دور الصين خلال السنوات الأخيرة، في حين تبقى المبادلات التجارية مع الدول العربية ضعيفة نسبياً.
7. القصور في البنية المؤسسية واللوجستية التي تنظّم التجارة الدولية، بما في ذلك ضعف الشفافية وكثرة القيود الإجرائية.
8. عدم وجود استراتيجية متكاملة للتنوع الاقتصادي، حيث لا تزال الجهود المبذولة محدودة ولم تصل إلى مستوى السياسات المستدامة طويلة الأجل.

#### ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى النتائج السابقة، يقترح البحث مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز دور التجارة الدولية وتنويع الاقتصاد الليبي:

1. تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال دعم القطاعات غير النفطية (كالزراعة، الصناعات الخفيفة، السياحة، الطاقة المتجددة) بما يساهم في تقليل الاعتماد على النفط.
2. تحسين هيكل الواردات عبر توجيهها نحو السلع الرأسمالية والتكنولوجية التي تدعم الإنتاج المحلي، والحد من استيراد السلع الاستهلاكية غير الضرورية.
3. توسيع قاعدة الشركاء التجاريين بزيادة الانفتاح على الأسواق الإفريقية والعربية والآسيوية، لتقليل التبعية للاتحاد الأوروبي.
4. إقامة مناطق تجارة حرة ومناطق صناعية متخصصة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد من فرص تنويع الصادرات.
5. إنشاء صندوق استقرار مالي لإدارة فوائض النفط واستخدامها في تمويل مشروعات استراتيجية، بما يخفف من أثر تقلبات الأسواق العالمية.
6. تطوير البنية التحتية للتجارة الدولية (موانئ، مطارات، ولوجستيات، وأنظمة إلكترونية) لتسريع حركة التجارة وتقليل تكلفتها.
7. تحسين الإطار المؤسسي والقانوني المتعلق بالتجارة الخارجية، مع تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية لمحاربة الفساد.
8. تأهيل الموارد البشرية عبر برامج تدريبية متخصصة في مجالات التجارة الدولية، الاقتصاد الرقمي، واللوجستيات.
9. تشجيع الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط مثل البتر وكيمويات لزيادة القيمة المضافة للصادرات النفطية.
10. اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتنوع الاقتصادي، تدمج بين السياسات التجارية والمالية والقطاعية، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي.

#### المراجع:

1. ابن يوسف، نادية (2016). انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وأثره في الاقتصاد الوطني. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 18، جامعة الزيتونة، تونس، ص 181-204.
2. الابيرش، أسامة (2018). علاقة معدل التضخم بالموشرات الاقتصادية.
3. البركي، فتحية علي محمود (2008). اتجاهات تجارة ليبيا الخارجية وتحديات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، زليتن - ليبيا، ص 1-198.
4. بن سليم، سالم عطية. (2024). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2019م. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية، (09)، 53-65. تم الاسترجاع من <https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/view/16>
5. بوخشيم، عبد الناصر عز الدين (2003). تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-1998). أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العام الجامعي 2002/2003.
6. البوروي جحيدر، عماد، والجفايري، محمد علي. (2023). الواردات والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة 1970-2020 باستخدام منهجية ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 20(2). تم الاسترجاع من <https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/221>
7. بوسنينه، محمد (2018). دور الاقتصاد في الهوية الوطنية. منشورات مؤسسة فانفولينهوفن ومركز الدراسات والقانون، جامعة بنغازي.

8. التلاوي، عبدالرزاق محمد، ومخلوف، مفتاح علي. (2019). أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2014. مجلة الدراسات الاقتصادية، 2(1)، 291-305. <https://doi.org/10.37375/esj.v2i1.2023>
9. الحضيرى، أحمد البشير محمد (2011). الأثر السياسي والاقتصادي لانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية: دراسة حالة ليبيا خلال الفترة 1990-2011. أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية.
10. حين أفريك/اليونسكو (2023). تاريخ أفريقيا العام (الفترة من عام 135 حتى يومنا هذا). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
11. ديوان المحاسبة الليبي (2017). التقرير العام.
12. رؤية ليبيا (2023). خطة للإحياء الوطني والتجديد بحلول 2023. مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة.
13. شادي، سليم عبد الله محمد، أطيقية، سعدة علي، وخلف الله، محمد حسن. (2022). قياس العلاقة ما بين الصادرات والواردات في الأجل الطويل في الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1970-2019. مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(2)، 300-323. <https://doi.org/10.37375/esj.v5i2.171>
14. عامر، مسعود أحمد سالم (2000). الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأثره على تشريعات التجارة الخارجية في ليبيا. رسالة ماجستير، معهد النقل الدولي واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر، ص 1-101.
15. غريبة، عمار سالم، والصغير، عائشة عبدالسلام. (2025). أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010-2020. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية، (10)، 160-171. تم الاسترجاع من <https://sjg.elmergib.edu.ly/index.php/sjg/article/view/41>
16. الفارسي، عيسى محمد (2009). ليبيا ومنظمة التجارة العالمية. مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ليبيا، المجلد 20، العدد 1-2 (31 ديسمبر 2009)، ص 112-165.
17. مصرف ليبيا المركزي (2012). التقرير السنوي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/8/10، متاح على الرابط:
18. الهوش، يوسف عبد الرحمن سعيد. (2025). تطور التجارة الخارجية الليبية وأهم تحدياتها خلال الفترة 2015-2024. مجلة شروس، (6)، محتوى متاح إلكترونياً. <https://doi.org/10.26629/ssj.2025.19>
19. هيئة الرقابة الإدارية (2017). التقرير السنوي، متاح على الرابط:
20. الهيئة العامة للمعلومات (2008). بيانات ليبيا 2008. <https://cbl.gov.ly/en/an>
21. مصرف ليبيا المركزي (2018). الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة 1966-2017. إدارة البحوث والإحصاء.
1. African Development Bank (2011). *Libya: Post-war challenges*. Economic Brief, September 2011.
  2. African Economic Outlook (2018). *Libya*. Published by Africa Development Bank Group.
  3. Al Hashmi, S., et al. (2017). *The future of renewable energy in Libya*. University Bulletin, Issue 19, Vol. 3, July 2017.
  4. Bertelsmann Stiftung (BTI) (2018). *Country Report — Libya*. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.
  5. European Training Foundation (2018). *Labor Market and Employment Policy*. Published by ETF.
  6. Farag, F. S., Ab-Rahim, R., & Mohd-Kamal, K.-A. (2021). Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 11(4), 181-190. <https://doi.org/10.6007/IJARBS/v11-i4/9659>
  7. International Crisis Group (ICG) (2018). *Libya's Economic Reforms Fall Short*. Published by ICG. Available at: <https://www.crisisgroup.org/file/7375/download?token=bLpTizSS>
  8. International Monetary Fund (IMF). (2024). *International Financial Statistics: Balance of payments and trade data*. International Monetary Fund. Retrieved from <https://data.imf.org>

9. International Organization for Migration (IOM) (2011). *Libyan Crisis: One Month into IOM's Response*. Available at: <http://iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/media/docs/reports/MENA-One-Month-Report.pdf>
10. Khumkhem, Mosstafa. (2022). Impact of international trade of Libya on its economic growth and trading partners. In Proceedings of the 6th International Conference on Applied Research in Management, Economics and Accounting (pp. 66-102)
11. Libya Herald (2018). *Details of 2018 LD 42.5 bn budget revealed: First budget to be agreed without international mediation*. Available at: <https://www.libyaherald.com/2018/05/11/details-of-2018-ld-42-5-bn-budget-revealed-first-budget-to-be-agreed-without-international-mediation>
12. Majdubi, O. (2016). *The Role of Banking Sector for Monitoring Money Laundering: An Empirical Study about National Commercial Banks and Jumhouria Bank Operating in Libya*. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol. 7, Issue 5, Ver. IV (Sep.-Oct. 2016), pp. 16-24.
13. Porter, M. E. & Yergin, D. (2006). *National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya*. Tripoli: Monitor Group, CERA, The General Planning Council of Libya.
14. Taldo, M. (2016). *Libya: Security, Economic Development and Political Reform*. Published by Security in Transition, London.
15. The Global Economy (2019). *Libya youth unemployment*. Available at: [https://www.theglobaleconomy.com/Libya/Youth\\_unemployment](https://www.theglobaleconomy.com/Libya/Youth_unemployment)
16. UNDP (2018). *Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update*. UNDP.
17. UNSMIL (2019). *The United Nations and the Government of Libya undertake national consultations on Strategic Framework for 2019-2020*. Available at: <https://unsmil.unmissions.org/united-nations-and-government-libya-undertake-national-consultations-strategic-framework-2019-2020>
18. World Bank (2018). *Doing Business Report 2018: Reforming to Create Jobs*. Washington, DC: World Bank. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28608>
19. World Bank (2019). *Doing Business 2019: Training for Reform*. Washington, DC: World Bank. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30438>
20. World Bank. (2024). World Development Indicators: GDP (current US\$). The World Bank. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
21. World Bank. (2024). World Development Indicators: Merchandise exports (current US\$). The World Bank. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
22. World Bank. (2024). World Development Indicators: Merchandise imports (current US\$). The World Bank. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
23. World Bank. (2024). World Development Indicators: Trade (% of GDP). The World Bank. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
24. World Health Organization (WHO) (2017). *Libya Health Emergencies and Humanitarian Update*. Published by WHO, Tunis.
25. World Health Organization (WHO) (2019). *Review of Health Sector in Libya*. Published by WHO.
26. World Travel and Tourism Council (2018). *Travel & Tourism Economic Impact 2018: Libya*. Published by WTTC.

27. Midhat E. A. Esmail. (2025). Improving Quality Control in the Industrial Sector Using Artificial Intelligence Applications. *Libyan Journal of Sustainable Development Research*, 1(1), 17-30.
28. Mohamed O. Almangoush, Tarek M. Baayou, Midhat E. M. Esmail, Haytham A. Alfitees, & Hafith Amheedi. (2025). Crises and Risks in Engineering Project Management: Identification and Classification, Crisis Triggers and Early Warning Indicators, Lessons Learned and Implications. *Libyan Journal of Sustainable Development Research*, 1(1), 31-44.